الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البنود ٥ و ٦ و ١٨ (أ) من جدول الأعمال
الجزء الرفيع المستوى
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

عملا بقرار الجمعية العامة ١/٧٠، يتشرف الأمين العام بأن يقدم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو الاقتصادي والاجتماعي، ألا وهو موضوع وهو يقدم استعراضا للحالة العالمية الراهنة

”ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب“، وذلك من خلال أمثلة للبيانات المفصّلة التي تبيّن حالات تخلُّف فئات سكّانية بعينها عن الركب. وأخيرا، يقدم التقرير معلومات عن المنهجيات المستخدمة لتجميع المؤشرات العالمية، إلى جانب استعراض عام للحالة على صعيد توافر البيانات والتحديات الإحصائية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وُضعت للمجتمع العالمي خطة جديدة وطموحة وعالمية للتنمية. ومن شأن تنفيذ هذه الخطة الجريئة والتحويلية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة أن ينقل العالم إلى مسار مستدام وقادر على استيعاب الصدمات حيث لا يتخلف أحد عن الركب.

٢ - وسعيا من الدول الأعضاء لتعزيز خضوعها للمساءلة أمام مواطنيها، التزمت بتوفير متطلبات المتابعة والاستعراض الممنهجين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٤٧). وقد كُلّف المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالقيام بدور محوري في الإشراف على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه العملية في التقرير المرحلي السنوي الذي يعده الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣)، والذي سيوفر معلومات يُستفاد بها في عمليات المتابعة والاستعراض التي تتم في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيكون التقرير المرحلي مستندا إلى إطار المؤشرات العالمية المقترح الذي أعدّه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (انظر ، المرفق الرابع)، الذي اتُّفق عليه كنقطة انطلاق عملية في الدورة السابعة والأربعين للّجنة الإحصائية، التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر ، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠١/٧٤).

٣ - ويقدم هذا التقرير، وفقا للتكليف، أول استعراض عام للحالة العالمية الراهنة على صعيد تحقيق الأهداف السبعة عشر لخطة عام ٢٠٣٠، استنادا إلى المؤشرات العالمية. وهناك بضعة غايات لم يتم إدراجها في هذه المرحلة الأولية، إمّا بسبب عدم توافر البيانات، وإمّا لكون الغايات تقاس بمؤشرات ما زالت قيد التطوير المنهجي (انظر أيضا الفرع الرابع من التقرير). وبالنسبة لمعظم المؤشرات الواردة في التقرير، تمثل القيم المعروضة المجاميع الإقليمية و/أو دون الإقليمية (انظر أيضا الفقرة ١٣٩ من التقرير). وتحسب هذه المجاميع من واقع البيانات الوطنية التي تقوم الوكالات الدولية، كل على أساس ولايته وخبرته التخصصية، بجمعها من النظم الإحصائية الوطنية[(١)]. وغالبا ما تعدّل البيانات الوطنية لجعلها قابلة للمقارنة الدولية، ويتم في حال عدم توافرها حساب قيم تقديرية لها بمعرفة الوكالات الدولية.

(١) يتم توفير البيانات بواسطة الوكالات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وستُتاح القائمة الكاملة للمنظمات المساهمة بالبيانات على العنوان الشبكي: .

٤ - ويتألف التقرير من ثلاثة فروع تناقش القضايا العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. فيعرض الفرع الثاني موجزا للحالة والاتجاهات على الصعيدين الإقليمي والعالمي لكل هدف، استنادا إلى مجموعة مختارة من المؤشرات التي تتوافر بيانات بشأنها. وسيرا على نسق الموضوع الرئيسي لدورة عام ٢٠١٦ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، يسلّط الفرع الثالث الضوء على بعض التفاوتات الموجودة عبر مختلف الأهداف والغايات، استنادا إلى البيانات المصنّفة المتاحة. ويعرض الفرع الرابع تفاصيل عن توافر البيانات وأساليب تجميعها لقياس المؤشرات العالمية. ويصف التقرير أيضا التحديات التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط الإحصائية الدولية في إعداد المؤشرات الخاصة بالأهداف، فضلا عن المبادرات العالمية الجارية من أجل التصدي لتلك التحديات[٢].

ثانياً - قياس التقدم المحرز صوب تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٥ - ينادي الهدف ١ بإنهاء الفقر بجميع مظاهره بحلول عام ٢٠٣٠. وهو يتوخّى أيضا كفالة الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم المتضررين من الظواهر المناخية المتطرفة وغير ذلك من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦ - ويكافئ خط الفقر الدولي المتعارف عليه حاليا ١,٩٠ دولار أو أقل للشخص في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية لدولار الولايات المتحدة لعام ٢٠١١[٣]. وخلال العقد التالي لعام ٢٠٠٢، تقلّصت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار النصف، أو من ٢٦ في المائة إلى ١٣ في المائة. وإذا ظلت معدّلات نمو فترة السنوات العشر تلك سائدةً خلال السنوات الـ ١٥ التالية، سينخفض معدّل الفقر المدقع العالمي على الأرجح إلى ٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بافتراض أن تعمّ فوائد النمو جميع السكان في مختلف شرائح الدخل بالتساوي. أمّا إذا سادت معدّلات النمو التي شُهدت على مدة الفترة الأطول الممتدة لـ ٢٠ عاما، فسيكون معدّل الفقر العالمي على الأرجح أقرب إلى ٦ في المائة. أو بعبارة أخرى، سيتطلب القضاء على الفقر تغيّرا كبيرا عن معدلات النمو التاريخية.

(٢) يمكن الاطلاع على وثيقة تكميلية (بالإنكليزية فقط) تتضمن المرفق الإحصائي للبيانات العالمية والإقليمية المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة، وذلك على العنوان الشبكي:

(٣)

٧ - وفي عام ٢٠١٥، كان ١٠,٢ في المائة من عمّال العالم يعيشون مع أسرهم على أقل من ١,٩٠ دولار للشخص في اليوم، مقارنةً بـ ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. والشباب هم الأكثر عرضة لأن يكونوا في صفوف العاملين الفقراء: فقد كان ١٦ في المائة من مجمل الشباب العاملين من سنّ ١٥ إلى ٢٤ سنة من الفقراء العاملين، مقابل ٩ في المائة من نظرائهم الكبار.

٨ - ويمكن تحقيق إنجازات أكبر على صعيد الحد من الفقر من خلال توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية واستهداف الفقراء وأشد الفئات ضعفا بالبرامج الملائمة. وتشمل برامج الحماية الاجتماعية المساعدات الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية، والتغذية المدرسية، والمساعدة الغذائية المحدّدة الوجهة، إلى جانب برامج التأمين الاجتماعي وسوق العمل، بما في ذلك معاشات الشيخوخة، ومعاشات العجز، وتأمين البطالة، والتدريب على المهارات، وإعانات دعم الأجور، ضمن جملة أمور أخرى.

٩ - وقد اتسع نطاق الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠٠، حيث اعتمد كثير من البلدان النامية سياسات لتوفير الحماية من أنواع متعددة من الطوارئ. وتشهد التغطية بالمعاشات التقاعدية نموّا سريعا بصفة خاصة. فقد حصل أكثر من نصف الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد (٥١ في المائة) على معاشات وفقا للبيانات المتوافرة للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. ولدى جميع البلدان تقريبا برامج لاستحقاقات الأطفال أو الأمومة، وتشهد برامج التحويلات النقدية نموّا.

١٠ - وعلى الرغم من التقدم المحرز على مدى العقد الماضي، ما زالت زيادة الحماية الاجتماعية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها تمثل أولوية. وعلى مستوى العالم، ما زال هناك ١٨ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم لأسباب متصلة بالفقر، ولا يستفيد فعليا من استحقاقات الأمومة النقدية القائمة على الاشتراكات أو غير القائمة على الاشتراكات سوى ٢٨ في المائة فقط من النساء العاملات. وما زال معظم الفقراء غير مشمولين بنظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. وعلى مستوى التعداد الكلي، يحصل واحد من كل ٥ أشخاص على نوع ما من أنواع الحماية الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل، مقارنةً بـ ٢ من كل ٣ في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وتزداد الفجوة حدّة بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، حيث يتركّز أفقر سكان العالم. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يحصل على أي استحقاقات حماية اجتماعية إلا ١٥ في المائة من السكّان المندرجين في شريحة الخُمس الأدنى للدخول.

١١ - ويعدّ الحد من مخاطر الكوارث متطلبا جوهريا للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. فالبلدان الفقيرة ذات المؤسسات الأضعف تتعرّض لمخاطر الكوارث بدرجة أعلى بشكل غير متناسب. وفي البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل التي تشهد معدّلات نمو عالية، تتزايد درجات تعرّض الناس والأصول للمخاطر الطبيعية بوتيرة أسرع من معدّلات الإنجاز على صعيد تعزيز القدرات في مجال الحد من المخاطر، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات مخاطر الكوارث.

١٢ - وقد شهدت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المبلَّغ عنها على الصعيد الدولي، والكوارث الضخمة بشكل رئيسي، زيادة مطّردة منذ عام ١٩٩٠، حيث بلغ متوسطها السنوي ما يقدر بـ ٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وتُظهر الأضرار التي تلحق بالمساكن والمدارس ومرافق الرعاية الصحية، إلى جانب الإنتاج الزراعي، اتجاهات صعودية ذات دلالة إحصائية من عام ١٩٩٠ فصاعدا.

الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

١٣ - يتوخى الهدف ٢ القضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع صوره بحلول عام ٢٠٣٠. وهو ينطوي أيضا على التزام بكفالة حصول الجميع على الطعام المأمون والمغذي والكافي في جميع أوقات السنة. وهذا سيتطلب نظم مستدامة للإنتاج الغذائي، وممارسات زراعية قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وفرصا متكافئة في استغلال الأراضي والتكنولوجيات والوصول إلى الأسواق، وتعاونا دوليا على صعيد الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية.

١٤ - وقد أُحرز تقدم في مكافحة الجوع خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. فعلى الصعيد العالمي، انخفضت معدلات انتشار الجوع من ١٥ في المائة وفقا لأرقام الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ إلى ١١ في المائة وفقا لأرقام الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. غير أنه ما زال هناك أكثر من ٧٩٠ مليون شخص في العالم ما زالوا يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكميات الكافية من الطاقة الغذائية بصورة منتظمة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، ستكون المحصلة بعيدة تماما عن تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. وكثير من البلدان التي أخفقت في تحقيق الغاية المتوخاة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف قد واجهت كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان أو حالات اضطراب سياسي، مما أسفر عن أزمات طويلة الأمد، مع تعرّض شرائح كبيرة من السكان لازدياد الضعف واشتداد وطأة

انعدام الأمن الغذائي. و لم تعُد مسألة الجوع المستمر مسألةً محصورة في توافر الأغذية. فيمكن من خلال زيادة وتحسين البيانات المتعلقة بفرص الحصول على الغذاء تتبُّع التقدم المحرز وتوجيه التدخلات الرامية إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

١٥ - وعلى الصعيد العالمي، كان هناك في عام ٢٠١٤ حوالي طفل من كل أربعة من دون سن الخامسة يعاني التقزّم، أو ما يقدَّر مجموعه بـ ١٥٩ مليون طفل. ويعرَّف التقزّم بكون طول قامة الطفل أقل مما ينبغي لفئته العمرية، وهو ما يشكل مؤشراً للآثار التراكمية المترتبة على نقص التغذية والإصابة بالأمراض. وتستأثر منطقتا جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بثلاثة أرباع الأطفال دون الخامسة الذين كانوا يعانون من التقزُّم في عام ٢٠١٤. وثمة جانب آخر لمسألة سوء تغذية الأطفال هو تنامي نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد، وهي مشكلة يواجهها جميع المناطق تقريبا. فعلى الصعيد العالمي، شهدت الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤ زيادة في نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد من ٥,١ في المائة إلى ٦,١ في المائة.

١٦ - ويتوقّف القضاء على الجوع وسوء التغذية بشدة على نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والممارسات الزراعية القادرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ويشكّل التنوع الجيني في سلالات الثروة الحيوانية أمراً بالغ الأهمية للزراعة وإنتاج الأغذية، فهو يتيح المجال لتربية حيوانات المزارع في بيئات شديدة التنوّع، ويوفر الأساس لتنوّع المنتجات والخدمات. وعلى الصعيد العالمي، يمثل ٢٠ في المائة من سلالات الثروة الحيوانية المحلية، أي السلالات المفاد بوجودها في بلد واحد فقط، سلالات معرّضة لخطر الانقراض. ويمثل قسم آخر من هذه السلالات، نسبته ١٦ في المائة، سلالات مستقرّة، أما بقية السلالات المحلية فوضعها غير معروف بسبب عدم توافر البيانات. ولا تشمل هذه الأرقام سلالات الثروة الحيوانية التي انقرضت بالفعل.

١٧ - ولزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية، يلزم القيام بمزيد من الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، ومن المصادر المحلية والأجنبية. بيد أن الاتجاهات الأخيرة على صعيد الإنفاق الحكومي غير مؤاتية. فمؤشر التوجّه الزراعي، الذي يعرَّف بحصة الزراعة في الإنفاق الحكومي مقسومة على حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، قد انخفض على مستوى العالم من ٠,٣٧ إلى ٠,٢٥ في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣. وقد توقّف هذا الاتجاه التزولي للمؤشر مؤقتاً خلال أزمة أسعار الغذاء التي شهدتها الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، عندما زادت الحكومات من حجم الإنفاق الزراعي.

١٨ - ومنذ أواخر التسعينيات، استقرت النسبة المئوية للمعونة المقدمة لدعم النشاط الزراعي في البلدان النامية عند حوالي ٨ في المائة، إذا قيست كحصة من المعونات المخصّصة لقطاعات بعينها المقدّمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد انخفضت هذه النسبة من ذروتها عند ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينيات نتيجة لبدء الجهات المانحة في التركيز بدرجة أكبر على تحسين أنماط الحكم وبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز الدول الهشة.

١٩ - وتتوخّى إحدى غايات الهدف ٢ تصحيح ومنع الاختلالات المفتعلة في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك القضاء على جميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية. فهذه الإعانات تحجب إشارات السوق وتحد من القدرة التنافسية، وقد تحدث أضراراً بيئية واختلالات في عدالة توزيع المنافع. غير أنه يجري إحراز بعض التقدم، حيث اتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية قراراً وزارياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن إلغاء إعانات التصدير للمنتجات الزراعية وتقييد تدابير التصدير ذات الأثر المكافئ للإعانات.

الهدف ٣ - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٢٠ - يتوخّى الهدف ٣ ضمان الصحة والرفاه للجميع، في كل مراحل الحياة. ويعالج هذا الهدف جميع الأولويات الصحية الرئيسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل؛ والأمراض المعدية وغير المعدية والبيئية؛ والتغطية الشاملة بالتأمين الصحي؛ وتمكين الجميع من الحصول على الأدوية واللقاحات المأمونة والفعالة والجيدة النوعية والميسورة التكلفة. ويتوخّى الهدف أيضا زيادة البحث والتطوير، وزيادة التمويل الصحي، وتعزيز قدرات جميع البلدان في مجال الحد من المخاطر الصحية وإدارتها.

٢١ - وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، شهدت النسبة العالمية للوفيات النفاسية، أو عدد الوفيات النفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، انخفاضا بنسبة ٣٧ في المائة، لتصل إلى ما يقدّر بـ ٢١٦ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥. وجميع حالات الوفيات النفاسية تقريبا تحدث في بيئات قليلة الموارد ويمكن تفاديها. وعلى مستوى العالم، تم ٣ من كل ٤ ولادات بمساعدة مقدمي الرعاية الصحية المهرة في عام ٢٠١٥. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل سريع من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، حيث انخفض المعدل بنسبة ٤٤ في المائة على مستوى العالم. ومع ذلك، فقد توفّي ما يقدر بـ ٥,٩ ملايين طفل دون سن الخامسة في عام ٢٠١٥، وبلغ المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة ٤٣ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وانخفض معدل وفيات المواليد، أو احتمال وفاة المولود خلال الأيام الـ ٢٨ الأولى من حياته،

من ٣١ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٥. وخلال تلك الفترة، أُحرز تقدم على صعيد معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين شهر و ٥٩ شهرا فاق التقدم المحرز في الحد من وفيات المواليد؛ ونتيجة لذلك، تشكل وفيات المواليد الآن نسبة أكبر (٤٥ في المائة) من جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

٢٢ - ويعد منع الحمل العارض والحد من حالات حمل المراهقات من خلال جعل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في متناول الجميع من المتطلبات الحيوية لتحقيق مزيد من التقدم في مجال صحة النساء والأطفال والمراهقين. وعلى مستوى العالم، استطاع في عام ٢٠١٥ حوالي ٣ من كل ٤ من النساء اللاتي كنّ في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) وكنّ متزوجات أو مرتبطات تلبيةَ حاجتهن إلى تنظيم الأسرة باستخدام أساليب منع الحمل الحديثة؛ غير أن هذه النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا كانت أقل من النصف. وانخفضت معدلات حمل المراهقات باطّراد في جميع المناطق تقريبا، وإن ظلت هناك تفاوتات شاسعة في عام ٢٠١٥، حيث كان معدل الولادات في صفوف المراهقات من سنّ ١٥ إلى ١٩ يتراوح بين ٧ ولادات لكل ٠٠٠ ١ فتاة في شرق آسيا و ١٠٢ ولادة لكل ٠٠٠ ١ فتاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٣ - وانخفضت معدلات الإصابة بالأمراض المعدية الرئيسية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، على مستوى العالم منذ عام ٢٠٠٠. وعلى مستوى العالم، كان عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين سكان العالم في عام ٢٠١٥ يساوي ٠,٣ إصابة جديدة لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب؛ وأصيب بالفيروس ٢,١ مليون شخص جدد في ذلك العام. وكانت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية هي الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث وقعت ١,٥ حالة إصابة جديدة لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب. وفي عام ٢٠١٤، أُبلغ عن وقوع ٩,٦ ملايين حالة إصابة جديدة بالسل (١٣٣ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص) على مستوى العالم، وكان ٥٨ في المائة من هذه الإصابات في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ. ويكاد تعداد الأشخاص المعرّضين للإصابة بالملاريا يكافئ نصف سكان العالم، وبلغ معدل الإصابة ٩١ حالة جديدة لكل ٠٠٠ ١ من السكان المعرضين للخطر في عام ٢٠١٥، وبلغ مجموع الإصابات ما يقدّر بـ ٢١٤ مليون حالة. واستأثرت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٨٩ في المائة من حالات الإصابة بالملاريا في جميع أنحاء العالم، حيث يبلغ معدل الإصابة ٢٣٥ حالة لكل

١ ٠٠٠ من السكان المعرضين للخطر. وفي عام ٢٠١٤، احتاج ما لا يقل عن ١,٧ بليون شخص في ١٨٥ بلدا علاجا من مرض مداري مهمل واحد على الأقل[٤].

٢٤ - وتشير تقديرات عام ٢٠١٢ إلى أن حوالي ٣٨ مليون حالة وفاة في السنة، أو ٦٨ في المائة من مجموع الوفيات حول العالم، تعزى إلى الأمراض غير المعدية. ومن جميع وفيات الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٧٠، والتي تشيع تسميتها بالوفيات المبكرة، تعزى نسبة تقدّر بـ ٥٢ في المائة إلى الأمراض غير المعدية. ويرجع أكثر من ثلاثة أرباع الوفيات المبكرة إلى أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة. وعلى مستوى العالم، انخفضت معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن فئات الأمراض غير المعدية الأربع الرئيسية هذه بنسبة ١٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢. وسيشكل الحد من استخدام التبغ متطلبا حيويا من أجل تحقيق الغاية المقترحة المتمثلة في خفض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث. ففي عام ٢٠١٥، كان أكثر من ١,١ بليون نسمة يستخدمون التبغ، وكان عدد المدخنين الذكور (٩٤٥ مليون نسمة) أكبر بكثير من عدد المدخنات الإناث (١٨٠ مليون نسمة).

٢٥ - وتزيد الظروف البيئية غير الصحية من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والمعدية على السواء، وهو ما ينعكس في الطابع المتكامل القوي للأهداف. وفي عام ٢٠١٢، توفي ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨٨٩ شخص من الأمراض المعدية الناتجة بدرجة كبيرة عن تلوث المياه والتربة بالفضلات البشرية، وعن عدم توافر المرافق الكافية لغسل الأيدي، وعن الممارسات الناجمة عن رداءة خدمات الصرف الصحي أو عدم وجودها. وفي عام ٢٠١٢، تسبب تلوث هواء المنازل والهواء المحيط في وفاة نحو ٦,٥ ملايين نسمة.

٢٦ - ويشكل استخدام المواد المخدّرة والكحولية والاضطرابات الناجمة عنه عبئا كبيرا آخر على صعيد الصحة العامة. فعلى مستوى العالم، بلغ متوسط استهلاك الكحول في عام ٢٠١٥ ما يقدّر بـ ٦,٣ لترات من الكحول النقي للفرد البالغ ١٥ سنة أو أكثر، مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. وكان أعلى استهلاك للكحول في المناطق المتقدمة النمو (١٠,٤ لترات للفرد) وأقل استهلاك في شمال أفريقيا (٠,٥ لتر للفرد). وفي عام ٢٠١٣، لم يتلق العلاج سوى شخص واحد من كل ٦ أشخاص ممن يعانون من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات حول العالم. وتلقى العلاج حوالي شخص من كل ١٨ ممن يعانون

(٤) يُقصد بمصطلح الأمراض المدارية المهملة مجموعة متنوعة من الأمراض التي تنتشر بين السكان الفقراء والمهمّشين ولكنها لم تحظ بنفس المعاملة وتمويل البحوث كفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا.

الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في أفريقيا في ذلك العام، مقابل ١ من كل ٥ في أوروبا الغربية والوسطى.

٢٧ - وتحدث الاضطرابات العقلية في جميع المناطق والثقافات. ويعد القلق والاكتئاب أكثر هذه الاضطرابات شيوعا، وهما اضطرابان من الوارد جدا أن يفضيا إلى الانتحار. وفي عام ٢٠١٢، انتحر ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٨٠٠ شخص حول العالم، وكان ٨٦ في المائة منهم دون سن السبعين. وعلى مستوى العالم، يمثل الانتحار ثاني أهم مسببات الوفاة بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة.

٢٨ - وتوفّي ١,٢٥ مليون شخص من جراء الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق في عام ٢٠١٣. ويعد خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بحلول عام ٢٠٢٠ هدفا طموحا في ظل الزيادة الهائلة في عدد المركبات، حيث تضاعف عددها تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣.

٢٩ - وبلغ مجموع التدفقات الرسمية من جميع الجهات المانحة للبحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية ٨,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٤. ومن هذا المجموع، بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ٤,٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٢٠ في المائة بالقيم الحقيقية منذ عام ٢٠١٠، وبلغ حجم مساهمة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجموع ٢,٦ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٤، أُنفق مبلغ ١ بليون دولار على مكافحة الملاريا و ١,٢ بليون دولار على الأمراض المعدية الأخرى، باستثناء الإيدز.

الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

٣٠ - رغم التقدم المحرز، لم يتمكن العالم من بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٣، وهو آخر عام تتوافر عنه البيانات، كان هناك ٥٩ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحق بالمدرسة. وتشير التقديرات إلى أن طفلاً واحداً من كل ٥ من هؤلاء الأطفال الـ ٥٩ مليون قد انقطع عن الدراسة، وتدل الاتجاهات الأخيرة على أن طفلين من كل ٥ أطفال غير ملتحقين بالمدارس لن تطأ أقدامهما أبداً الحجرات الدراسية. وتقر أهداف التنمية المستدامة صراحةً بوجوب سد هذه الفجوة، حتى مع تصدّي المجتمع الدولي بشكل أكثر مباشرةً للتحديات المتصلة بالجودة والإنصاف.

٣١ - وسيساعد تقييم الإنجاز العلمي بدءاً من الصفوف الأولى على تحديد مواضع قصور المدارس عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطفال، وعلى صوغ الإجراءات التصحيحية المناسبة. فعلى سبيل المثال، تظهر بيانات عام ٢٠١٣ الواردة من ١٥ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية أنه في ستة بلدان، يسجل أقل من ٥٠ في المائة من طلاب الصف الثالث حداً أدنى من الكفاءة في الرياضيات؛ وتظهر في ثلاثة بلدان أن أقل من نصف الطلاب يجيدون القراءة.

٣٢ - وفي نهاية المرحلة الابتدائية، ينبغي أن يصبح الأطفال قادرين على القراءة والكتابة وعلى استيعاب المفاهيم الأساسية في الرياضيات واستخدامها. غير أنه في عام ٢٠١٤، لم تتمكن نسبة من الأطفال تتراوح بين ٤٠ و ٩٠ في المائة من بلوغ حتى الحد الأدنى من مستويات إجادة القراءة في ١٠ بلدان أفريقية، وفي تسعة منها لم تتمكن نسبة من الأطفال تتراوح بين ٤٠ و ٩٠ في المائة من بلوغ الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات.

٣٣ - وكثيراً ما تكون نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي[٥] هي نهاية مرحلة التعليم الإلزامي. وببلوغ هذه المرحلة، ينبغي أن يكون النشء قد اكتسب إلماماً تاماً بالمعارف والمهارات المتعلقة بالمواد الدراسية واكتسب مهارات شخصية واجتماعية. وتشير البيانات الواردة من ٣٨ بلدا في المناطق المتقدمة النمو إلى أنه في غالبية هذه البلدان، حققت نسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة من النشء الحد الأدنى على الأقل من إتقان القراءة و/أو الرياضيات؛ وينطبق الأمر نفسه على ٥ بلدان فقط من بين البلدان الـ ٢٢ التي تقع في مناطق نامية وتتوافر بيانات عنها.

٣٤ - وقد شهد معدل إتمام التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي ارتفاعا مطردا منذ عام ٢٠٠٠. وتجاوزت معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في كل من المناطق المتقدمة النمو والنامية ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، ضاقت إلى حد كبير الفجوة القائمة بين المناطق المتقدمة النمو والنامية، وإن بقيت عند حوالي ٢٠ نقطة مئوية في عام ٢٠١٣ (٩١ في المائة للمناطق المتقدمة النمو و ٧٢ في المائة للمناطق النامية).

٣٥ - والتعليم المبكر الجيد يكسب الأطفال المهارات المعرفية واللغوية الأساسية ويعزز نموهم العاطفي. وفي غالبية البلدان الـ ٥٨ التي تتوافر لديها بيانات عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، كان ما يزيد عن نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ على المسار

(٥) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد الإحصاء، ''التصنيف الدولي الموحد للتعليم، إسكد ٢٠١١''، متاح على العنوان الشبكي: - - .

الصحيح من حيث النمو في ثلاثة على الأقل من المجالات التالية: الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلمام بالحساب، والنمو البدني، والنمو الاجتماعي – العاطفي، والتعلُّم.

٣٦ – ويدعو الهدف ٤ بقوة إلى الحد من أوجه التفاوت المستمرة. وعلى مستوى العالم في عام ٢٠١٣، كان ثلثا البالغين (١٥ سنة فما فوق) البالغ عددهم ٧٥٧ مليون نسمة غير الملمّين بالقراءة والكتابة من النساء. وعلى مستوى العالم، كانت هناك في عام ٢٠١٣ فتاة غير ملتحقة بالمدارس من كل ١٠ فتيات، مقابل فتى واحد من كل ١٢ فتى. وتكون احتمالات أن يكون الطفل غير ملتحقا بالمدرسة في شريحة الـ ٢٠ في المائة الأفقر من الأسر المعيشية أعلى حوالي أربع مرّات منها في صفوف أقرانهم الأغنى. وتكون معدلات عدم الالتحاق بالمدارس أعلى أيضا في المناطق الريفية وفي صفوف أطفال الأسر المعيشية التي يرأسها شخص حاصل على تعليم أقل مستوى من التعليم الابتدائي.

٣٧ – ومن أجل الوفاء بوعد توفير تعليم جيد في المرحلتين الابتدائية والثانوية للجميع، من الضروري إيجاد معلّمين جدد للمدارس الابتدائية، حيث تشير التقديرات الحالية إلى أن هناك احتياجا إلى نحو ٢٦ مليون معلّم بحلول عام ٢٠٣٠. وتواجه أفريقيا تحديات كبرى في هذا الصدد، حيث أن ما يقرب من ٧ من كل ١٠ بلدان تعاني نقصاً شديداً في عدد معلمي المدارس الابتدائية المدرَّبين. وفي عام ٢٠١٣، لم يُدرَّب وفق المعايير الوطنية سوى ٧١ في المائة من المدرّسين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٨٤ في المائة في شمال أفريقيا.

٣٨ – وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للمنح التعليمية نحو ١,١ بليون دولار سنويا في الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣. ووصل مجموعها إلى ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وكانت أستراليا وفرنسا واليابان أكبر البلدان المساهمة.

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

٣٩ – لقد سجّل هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقدما في العقود الأخيرة. فقد تحسنت فرص حصول الفتيات على التعليم، وانخفض معدل زواج الأطفال، وأحرز تقدم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك انخفاض عدد الوفيات النفاسية. ومع ذلك، ما زالت المساواة بين الجنسين تعد تحديا مستمرا لبلدان العالم، ويشكل انعدامها عقبة كأداء أمام تحقيق التنمية المستدامة.

٤٠ – وتعد مسألة ضمان حقوق النساء من خلال الأطر القانونية خطوة أولى في التصدي للتمييز ضدهن. وفي عام ٢٠١٤، كان هناك ١٤٣

بلدا، تتساوى السن القانونية للزواج بالنسبة للمرأة والرجل، وفي ٦٣ بلدا آخر، تقل السن القانونية للزواج بالنسبة للمرأة عنها بالنسبة للرجل.

٤١ - ويشكل العنف الذي يرتكب ضد النساء والفتيات انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة بهن ومعوقا للتنمية. ومعظم هذا العنف يرتكبه عشير الضحية، حيث تشير البيانات المستمدة من دراسات استقصائية أجريت خلال الفترة ما بين عامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ في ٥٢ بلدا (من بينها بلد واحد من المناطق المتقدمة النمو) إلى أن ٢١ في المائة من الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً قد تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي على يد العشير خلال فترة الأشهر الاثني عشر السابقة. ولم تدرج بعد التقديرات المتعلقة بمخاطر العنف الذي تتعرض له النساء ذوات الإعاقة، والمنتميات لأقليات عرقية، واللاتي تزيد أعمارهن عن ٥٠ سنة بسبب محدودية البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجار بالبشر يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، حيث أن ٧٠ في المائة من جميع الضحايا المكتشفين في كافة أنحاء العالم هم من الإناث.

٤٢ - وعلى الصعيد العالمي، انخفضت نسبة النساء من عمر ٢٠ إلى ٢٤ سنة اللآتي أفدن بأنهن تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من ٣٢ في المائة عند حوالي عام ١٩٩٠ إلى ٢٦ في المائة عند حوالي عام ٢٠١٥. ويعد زواج الأطفال أكثر شيوعا في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تبلغ نسبة النساء المتزوّجات قبل بلوغ الثامنة عشرة ٤٤ في المائة في جنوب آسيا و ٣٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشهد هاتان المنطقتان أيضا أعلى معدّلات زواج الفتيات دون سن الخامسة عشرة، حيث يبلغ معدّله في المنطقتين ١٦ في المائة و ١١ في المائة، على التوالي. بيد أنه من الممكن أن تتغير الأعراف الاجتماعية، وهي تتغير بالفعل، فقد انخفض معدل زواج الفتيات اللآتي تقل أعمارهن عن ١٥ سنة على مستوى العالم من ١٢ في المائة عند حوالي عام ١٩٩٠ إلى ٧ في المائة عند حوالي عام ٢٠١٥، وإن كانت هناك تباينات بين المناطق والبلدان. وقد سُجّلت أسرع معدلات انخفاض في زواج الأطفال بوجه عام في شمال أفريقيا، حيث انخفضت النسبة المئوية للنساء المتزوجات قبل سن الثامنة عشرة بما يزيد قليلا عن النصف، أو من ٢٩ في المائة إلى ١٣ في المائة، خلال فترة السنوات الـ ٢٥ الأخيرة.

٤٣ - وتشكل الممارسة الضارة المتمثلة في تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث انتهاكا آخر لحقوق الإنسان يؤثر على الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم. ومع أن العدد الدقيق للفتيات والنساء في العالم اللآئي خضعن لهذه العملية هو عدد غير معروف، فإن ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون امرأة قد خضعن لها في ٣٠ بلدا تتوافر بشأنه بيانات تمثيلية عن انتشار هذه الممارسة.

وعموما، فإن معدلات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث قد أخذت تتراجع خلال العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك، لم يحرز جميع البلدان تقدما وكانت وتيرة التراجع فيها متباينة. واليوم، في البلدان الـ ٣٠ التي تتوافر بيانات بشأنها، خضعت فتاة واحدة تقريبا من كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما لهذه الممارسة، مقابل فتاة واحدة من كل اثنتين في منتصف الثمانينيات.

٤٤ - وفي كل منطقة، تقوم النساء والفتيات بالجزء الأكبر من العمل غير المدفوع الأجر، بما في ذلك تقديم الرعاية وأداء مهام منزلية مثل الطهي والتنظيف. وفي المتوسط، تفيد النساء بأنهن يقضين ١٩ في المائة من وقتهن كل يوم في أنشطة غير مدفوعة الأجر مقابل نسبة ٨ في المائة يقضيها الرجال في تلك الأنشطة. وتعني مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، إلى جانب العمل المدفوع الأجر، أن النساء والفتيات يتحمّلن عبء عمل إجماليا أكبر

ذلك، فإن الإدارة غير المأمونة للفضلات البشرية الصلبة والمياه المستعملة لا تزال تمثل خطرا كبيرا على الصحة العامة والبيئة.

٤٨ - وقد أُحرز مزيد من التقدم على صعيد إمكانية الحصول على مياه الشرب. ففي عام ٢٠١٥، استخدم ٦,٦ بلايين شخص، أو ٩١ في المائة من سكان العالم، مصادر محسّنة لمياه الشرب، مقابل نسبة ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التحسّن المتحقق، تشير التقديرات إلى أن ٦٦٣ مليون شخص كانوا ي

الصحي (١٩٨١-١٩٩٠). وظلت هذه النسبة منذ ذلك الحين عند حوالي ٧ في المائة من مجموع تدفقات المعونة. ومن الضروري تحسين توجيه وتتبُّع المعونة المائية على ضوء السياقات الوطنية. فعلى سبيل المثال، كان العديد من البلدان التي تتوافر فيها إمكانيات محدودة للحصول على إمدادات المياه و/أو الصرف الصحي يتلقى حداً أدنى من المساعدة الخارجية (وهي عادة أقل من دولارين للفرد الواحد في السنة)، بينما تلقت بلدان أخرى توجد بها مستويات أعلى من إمكانية الحصول على تلك الخدمات مساعدات أكبر بكثير (ما لا يقل عن ٣٠ دولارا للفرد في السنة).

٥٢ - وتتوقّف فعالية إدارة المياه والصرف الصحي أيضا على مشاركة الجهات صاحبة المصلحة. ووفق دراسة استقصائية أجريت للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في إطار التقييم العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب، أفاد ٨٣ في المائة من البلدان الـ ٩٤ المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن الإجراءات المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة محدّدة بوضوح في القانون أو السياسة العامة. وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، يجري تعديل بؤرة التركيز لتشمل أيضا مشاركة المجتمعات المحلية، وهو ما سينعكس في عملية الرصد التي ستتم في الجولة المقبلة للتقييم العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب.

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٥٣ - الطاقة هي عنصر حاسم من أجل بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبا، ابتداءً من دورها في القضاء على الفقر ومروراً بتحقيق التقدم في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه والتصنيع، وانتهاءً بالتصدي لتغير المناخ.

٥٤ - وقد حدثت زيادة مطّردة في نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء، من ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٢. غير أنه لا يزال هناك ١,١ بليون نسمة لا يحصلون على هذه الخدمة القيّمة. وقد عزي التقدم العالمي المحرز في الآونة الأخيرة في هذا المجال في المقام الأول إلى آسيا، حيث يجري توسيع نطاق توفير الكهرباء بمعدل يفوق ضعفي معدل نمو السكان. ومن بين أولئك الذين أتيحت لهم إمكانية الحصول على الكهرباء في جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠١٠، يسكن ٨٠ في المائة في مناطق حضرية.

٥٥ — وارتفعت نسبة سكان العالم الذين تتوافر لهم الإمكانية للحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة اللازمة للطهي من ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٤، وإن كان التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٠ محدوداً. غير أن العدد المطلق للأشخاص

الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيات الملوِّثة في الطهي، مثل أنواع الوقود الصلب والكيروسين، قد ازداد في الواقع ليصل إلى ما يقدر بنحو ثلاثة بلايين شخص. والتقدم المحدود الذي أحرز منذ عام ٢٠١٠ يقل كثيرا عمّا هو مطلوب لمواكبة معدّل النمو السكاني العالمي، وهو يكاد يكون منحصرا في المناطق الحضرية.

٥٦ - ونسبة الطاقة المتجددة (المستمدة من الطاقة الكهرمائية، والوقود الأحيائي الصلب والسائل، والرياح، والشمس، والغاز الحيوي، والطاقة الحرارية الأرضية، والمصادر البحرية، والنفايات) من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة قد ازدادت ببطء من ١٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,١ في المائة في عام ٢٠١٢. والأكثر دلالةً من ذلك هو أن استهلاك أنواع الطاقة المتجددة الحديثة، التي لا تشمل الوقود الأحيائي الصلب المستخدم للأغراض التقليدية، قد شهدت نمواً سريعاً، بمعدل ٤ في المائة سنويا في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ومثّلت ٦٠ في المائة من مجموع القدرات المستحدثة لتوليد الطاقة في عام ٢٠١٤. وبالأرقام المطلقة، كان حوالي ٧٢ في المائة من الزيادة في استهلاك الطاقة المستمدة من مصادر متجددة حديثة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ قد أتى من المناطق النامية، ومعظمها من شرق آسيا. وكانت أكثر التكنولوجيات إسهاما هي الطاقة الكهرمائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية؛ فهي قد مثلت مجتمعةً ٧٣ في المائة من مجموع الزيادة التي سُجلت في الطاقة المتجددة الحديثة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢.

٥٧ - وكثافة الطاقة، التي تحسب عن طريق قسمة مجموع إمدادات الطاقة الأولية على الناتج المحلي الإجمالي، تبيّن كمية الطاقة التي تُستخدم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الاقتصادي. وعلى الصعيد العالمي، تحسنت كثافة الطاقة بنسبة ١,٧ في المائة سنويا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢. وهذا يمثل تحسنا كبيرا عن الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠، التي شهدت نقصانا لهذه الكثافة بنسبة ١,٢ في المائة سنويا. ونتيجة لذلك، انخفضت في عام ٢٠٠٠ كثافة الطاقة العالمية، التي بلغت نسبة ٦,٧ (ملليجول لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة على أساس تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١) في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٧ بحلول عام ٢٠١٢. ويكمن أحد العوامل في نسبة الاستخدام الخاضع لأنظمة إلزامية لكفاءة استخدام الطاقة إلى إجمالي استخدام الطاقة على مستوى العالم، والتي تضاعفت تقريبا خلال العقد الماضي، من ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن وتيرة التقدم الراهنة لا تمثل سوى حوالي ثلثي الوتيرة اللازمة لمضاعفة المعدّل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة. ومن بين قطاعات الاستخدام النهائي، كانت الصناعة أكبر مساهم في انخفاض كثافة الطاقة، يليها مباشرة قطاع النقل.

وحوالي ٦٨ في المائة من الوفورات التي تحققت على صعيد كثافة الطاقة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ قد أتت من مناطق نامية، وأتت المساهمة الأكبر من منطقة شرق آسيا.

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٥٨ - يعد النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد ارتفع معدل النمو السنوي العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، مما يمثل تباطؤا كبيراً مقارنة بالمعدلات التي تحققت في عام ٢٠١٠ (نمو بمعدّل ٢,٨ في المائة) وفي عام ٢٠٠٠ (نمو بمعدل ٣,٠ في المائة). وشهدت المناطق النامية نموا بوتيرة أسرع من المناطق المتقدمة النمو، حيث بلغ متوسط معدلات النمو السنوي في عام ٢٠١٤ في المناطق النامية ٣,١ في المائة وفي المناطق المتقدمة النمو ١,٤ في المائة.

٥٩ - وتشكل إنتاجية العمل (مقاسةً بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل) عاملا محفزا للنمو الاقتصادي. وقد فاق نمو إنتاجية العمل في المناطق النامية بفارق كبير إنتاجية العمل في المناطق المتقدمة النمو، وبخاصة في آسيا. وازدادت إنتاجية العمل، في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ بنسبة ٠,٩ في المائة سنويا في المتوسط في المناطق المتقدمة النمو، بينما ارتفعت بنسبة ٦,٧ في المائة سنويا في المتوسط في شرق آسيا، وهي المنطقة التي تشهد أسرع معدلات النمو. وعلى الرغم من النمو السريع في بعض المناطق النامية، لا تزال إنتاجية العمل أعلى بكثير في المناطق المتقدمة النمو. وفي عام ٢٠١٥، بلغ حجم إنتاج العامل في المناطق المتقدمة النمو في المتوسط ٢٣ ضعف متوسط الناتج السنوي للعامل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (التي لديها أدنى إنتاجية عمل في المناطق النامية)، و ٢,٥ ضعف متوسط إنتاجية العامل في غرب آسيا (التي لديها أعلى إنتاجية عمل في المناطق النامية).

٦٠ - وبلغ معدل البطالة العالمية نسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٥، مسجلا انخفاضا من ذروة بلغت ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض معدل البطالة في المناطق المتقدمة النمو. وتؤثر البطالة في الفئات السكانية بطرق مختلفة. فعلى الصعيد العالمي، تكون النساء والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة) أكثر عرضة لمواجهة البطالة من الرجال والبالغين الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر. وتشهد جميع المناطق، باستثناء شرق آسيا والمناطق المتقدمة النمو، معدلا للبطالة بين النساء

أعلى من معدلها بين الرجال. وتشهد جميع المناطق تقريبا معدلا للبطالة بين الشباب أكثر من ضعفي معدلها بين البالغين.

٦١ - وعلى الرغم من انخفاض عدد الأطفال المنخرطين في سوق عمل الأطفال عالميا بنسبة الثلث من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢ (من ٢٤٦ مليون طفل إلى ١٦٨ مليون طفل)، فإن أكثر من نصف الأطفال العاملين في عام ٢٠١٢ (٨٥ مليون طفل) كانوا يشتغلون بأعمال محفوفة بالمخاطر. وسجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات تشغيل الأطفال، حيث كان يجري استخدام ٢١ في المائة من الأطفال كأطفال عاملين. وفي عام ٢٠١٢، كان ٥٩ في المائة من جميع الأطفال العاملين في جميع أنحاء العالم يشتغلون بالأنشطة الزراعية.

٦٢ - وبينما يشكل النمو الاقتصادي والعمالة أمرين مهمين للأمن الاقتصادي، فإن الحصول على الخدمات المالية عنصر أساسي من عناصر النمو الشامل للجميع. وفي الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، ارتفعت نسبة سكان العالم البالغين الذين لديهم حساب في إحدى المؤسسات المالية أو لدى أحد مقدمي خدمات الأموال المتنقلة من ٥١ في المائة إلى ٦٢ في المائة، وهو ما يعني أن ٧٠٠ مليون فرد من البالغين أصبحوا يملكون حسابات خلال هذه الفترة. ويؤثر الإقصاء المالي بشكل غير متناسب على النساء والفقراء. وتقلّ نسبة النساء صاحبات الحسابات بـ ٩ نقاط مئوية عن نسبة الرجال أصحاب الحسابات. وعلاوة على ذلك، تقلّ نسبة أصحاب الحسابات بين أفقر ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية بـ ١٤ نقطة مئوية عن نسبتهم في أغنى ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٤، بلغت مساعدات المعونة من أجل التجارة ٥٤,٨ بليون دولار، بزيادة نسبتها حوالي ١٢٠ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥. بيد أن مجموع التعهّدات انخفض انخفاضا طفيفا (بما قدره بليون دولار) في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، مما يرجع أساسا إلى انخفاض بلغ قدره ٤,٧ بلايين دولار في دعم النقل والتخزين. وتلقى ما مجموعه ١٤٦ بلدا ناميا مساعدات المعونة من أجل التجارة في عام ٢٠١٤، حيث تلقت بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل ٣٩,٤ في المائة من إجمالي المساعدة، وتلقت أقل البلدان نموا ٢٦,٣ في المائة، وتلقت بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل ١٩ في المائة. بيد أنه على أساس نصيب الفرد، تلقت أقل البلدان نموا ١٠ دولارات للفرد الواحد، وهو أكثر من أي فئة من فئات الدخل وأكثر من ضعفي المتوسط العالمي.

الهدف ٩ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

٦٤ - يشمل الهدف ٩ ثلاثة جوانب هامة للتنمية المستدامة: البنى التحتية والتصنيع والابتكار. وتوفر البنى التحتية النظم والهياكل المادية الأساسية الضرورية لتشغيل أي مجتمع أو مؤسسة. وينهض التصنيع بالنمو الاقتصادي ويتيح فرص العمل، وبالتالي يقلل من الفقر الناجم عن تدنّي الدخول. ويسهم الابتكار في النهوض بالقدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية ويشجع على تطوير مهارات جديدة.

٦٥ - ويشكل الشحن الجوي والسفر الجوي عنصراً هاماً من عناصر البنى التحتية المادية. وفي عام ٢٠١٤، كان ٤٥ في المائة من إجمالي المسافرين جوا قادمين من المناطق النامية؛ و ٥٥ في المائة منهم من المناطق المتقدمة النمو. غير أن حجم رحلات المسافرين جوا كان منخفضا للغاية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث بلغت نسبته من المجموع العالمي في فئات البلدان هذه ٠,٨ في المائة و ٠,٨ في المائة و ١,٤ في المائة، على التوالي. وتوجد أنماط مماثلة في أحجام الشحن الجوي: حيث لم تتجاوز نسبته من المجموع العالمي في عام ٢٠١٤ في أقل البلدان نموا ١,١ في المائة، وفي البلدان النامية غير الساحلية ٠,٩ في المائة، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية ٢,٦ في المائة.

٦٦ - وتمثل الصناعة التحويلية أساسا للتنمية الاقتصادية والعمالة والاستقرار الاجتماعي. ففي عام ٢٠١٥، قدرت حصة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في المناطق المتقدمة النمو بـ ١٣ في المائة، مما يمثل انخفاضا على مدى العقد الماضي يعزى بصورة كبيرة إلى تزايد دور الخدمات في المناطق المتقدمة النمو. وفي المقابل، ظلت حصة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة نسبيا في المناطق النامية، حيث شهدت زيادة طفيفة من ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٥. وتخفي هذه القيم وراءها اختلافات كبيرة، حيث تساهم القيمة المضافة من الصناعة التحويلية بما يربو على ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا، و بـ ١٠ في المائة أو أقل في كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا. وتواجه أقل البلدان نموا تحديات خاصة في مجال التصنيع. فعلى الرغم من أن هذه البلدان تمثل ١٣ في المائة من سكان العالم، فإنها تساهم بأقل من ١ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية. وفي جميع أنحاء العالم، يعمل حوالي ٥٠٠ مليون شخص في مجال الصناعات التحويلية. وبينما انخفضت أعداد وظائف الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية، فقد شهدت زيادة مطردة في البلدان

النامية. وفي أقل البلدان نموا، تظل القطاعات الزراعية والتقليدية هي المصادر الرئيسية للعمالة.

٦٧ - وفي البلدان النامية، شكلت الصناعات الصغيرة ما يقدّر بـ ١٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة من القيمة المضافة و ٢٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة من مجموع العمالة الصناعية في عام ٢٠١٥. بيد أن فرص الوصول إلى الخدمات المالية في تلك البلدان ما زالت تمثل مشكلة. وعلى الصعيد العالمي، قُدر حجم الفجوة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (وتُعرّف بالمشاريع التي يعمل بها عدد يتراوح بين ٥ موظفين و ٩٩ موظفا) بمبلغ ٣,٢ تريليون دولار إلى ٣,٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وفي الأسواق الناشئة، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تصلها الخدمات المالية أو تواجه نقصا في تلك الخدمات نسبة تتراوح بين ٤٥ في المائة و ٥٥ في المائة من جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٦٨ - وفي ظل تحوّل هيكل الاقتصادات العالمية نحو الصناعات الأقل كثافة في استهلاك الطاقة، ومع تنفيذ البلدان للسياسات المتعلقة بتحسين كفاءة الطاقة، أظهرت جميع المناطق تقريبا انخفاضا في كثافة انبعاثات الكربون قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأظهر حجم الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة انخفاضا مطّردا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣ بلغت نسبته حوالي ٣٠ في المائة.

٦٩ - ويتم تحفيز الابتكار واستحداث الصناعات الجديدة والأكثر استدامة من خلال الاستثمارات في مجالي البحث والتطوير. وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. بيد أن هذا الرقم يخفي وراءه تفاوتات واسعة. فقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المناطق المتقدمة النمو، و ١,٢ في المائة في المناطق النامية، وأقل من ٠,٣ في المائة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ويُلاحظ نمط مماثل في أعداد الباحثين لكل مليون نسمة. ففي حين بلغ المتوسط العالمي لعدد الباحثين ١ ٠٨٣ باحثا لكل مليون نسمة، تراوح معدل عدد الباحثين بين ٦٥ باحثا لكل مليون نسمة في أقل البلدان نموا و ٣ ٦٤١ باحثا لكل مليون نسمة في المناطق المتقدمة النمو.

٧٠ - وبلغ مجموع التدفقات الرسمية للبنى التحتية الاقتصادية في المناطق النامية ٥٩,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وكان القطاعان الرئيسيان اللذان يتلقيان المساعدة هما النقل والطاقة.

٧١ - وتعتمد البنى التحتية والتنمية الاقتصادية أيضا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد انتشرت خدمات الهاتف المحمول بسرعة في جميع أنحاء العالم، مما أتاح المجال لمن يعيشون في مناطق كانت منعزلة في السابق للانضمام إلى مجتمع المعلومات العالمي.

وبحلول عام ٢٠١٥، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق التي تغطيها شبكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة ٦٩ في المائة على الصعيد العالمي. وبلغت هذه النسبة في المناطق الريفية ٢٩ في المائة فقط.

الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

٧٢ - يدعو الهدف ١٠ إلى الحد من أوجه انعدام المساواة في الدخل، فضلا عن أوجه انعدام المساواة القائمة على أساس السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر داخل البلد. ويتناول هذا الهدف أيضا أوجه انعدام المساواة بين البلدان، بما في ذلك ما يتصل بالتمثيل والهجرة والمساعدة الإنمائية.

٧٣ - وتسعى الغاية ١٠-١ إلى ضمان نمو الدخل في صفوف أفقر ٤٠ في المائة من السكان في كل بلد بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني. وهذا متحقق بالفعل في ٥٦ بلدا من أصل ٩٤ بلدا تتوافر عنها بيانات للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة مزيدا من الرخاء، حيث شهدت تسعة من هذه البلدان معدلات نمو سالبة خلال تلك الفترة.

٧٤- وتتيح حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، التي تمثل نسبة الأجور وتحويلات الحماية الاجتماعية في اقتصاد ما، مقياسا إجماليا لانعدام المساواة في الدخول الأولية. وقد ساهم انتقال الإيرادات من العمالة إلى رأس المال في ازدياد انعدام المساواة. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت حصة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك أساسا إلى تباطؤ نمو الأجور وانخفاض المساهمات الاجتماعية من جانب أرباب العمل في المناطق المتقدمة النمو، في حين كان الاتجاه في حالة استقرار أو ارتفاع طفيف في المناطق النامية.

٧٥ - ويمكن أن تساعد المعاملة التفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا في مجال التجارة على الحد من أوجه انعدام المساواة عن طريق توفير مزيد من فرص التصدير. وتتيح البلدان المتقدمة الرئيسية بالفعل لأقل البلدان نموا دخول أسواقها من دون رسوم جمركية في معظم بنود تعريفاتها. ولكن حتى في حال عدم قيامها بذلك، كما هو الحال بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية، فإن متوسط معدل التعريفات المطبقة غالبا ما يقارب الصفر في المائة. وقد ازدادت حصة الصادرات من أقل البلدان نموا والمناطق النامية التي استفادت من الإعفاءات الجمركية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، حيث وصلت إلى ٧٩ في المائة بالنسبة للبلدان

النامية و ٨٤ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتختلف الميزة النسبية التي تتمتع بها أقل البلدان نموا في وصول منتجاتها إلى الأسواق من دون رسوم جمركية باختلاف مجموعات المنتجات الخاضعة للتحليل. وتكاد تكون جميع المنتجات الزراعية القادمة من أقل البلدان نموا (٩٨ في المائة) معفاة من الرسوم من جانب البلدان المتقدمة، مقابل ٧٤

الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

٧٨ - يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. ويُتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن يمثل

المناطق النامية. ومع استمرار ازدياد إنتاج النفايات لكل فرد، ستظل ثمة ضرورة لإيلاء اهتمام جدي لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها بطريقة آمنة.

٨٢ - وتواجه المدن في جميع أنحاء العالم تحديا يتمثل في تلوث الهواء في المدن، مما يتسبب في الإصابة بالأمراض ووقوع الملايين من حالات الوفيات المبكرة سنويا. وفي عام ٢٠١٤، تعرّض حوالي نصف سكان الحضر في العالم إلى مستويات لتلوث الهواء أعلى من المستويات القصوى التي حدّدتها منظمة الصحة العالمية بمرّتين ونصف على الأقل.

٨٣ - ويبدأ السعي إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمنسّقة بوضع السياسات الوطنية والخطط الإنمائية الإقليمية. وفي عام ٢٠١٥، كان هناك ١٤٢ بلداً لديه سياسة حضرية وطنية قائمة بالفعل أو قيد التطوير. وتمثل تلك البلدان موطنا لـ ٧٥ في المائة من سكان الحضر في العالم.

الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

٨٤ - يتطلب النمو والتنمية الاقتصاديان إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تحسن نوعية الحياة. ويتطلب النمو والتنمية المستدامان التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة وتوليد النفايات والملوثات في جميع مراحل عملية الإنتاج والاستهلاك.

٨٥- ويوجد مقياسان، هما بصمة المواد والاستهلاك المادي المحلي، يوفران حصرا لاستخراج المواد واستخدامها على الصعيد العالمي، وكذلك تدفقات المواد أو استهلاكها في البلدان. وتُبيّن بصمة المواد كمية المواد الأولية اللازمة لتلبية احتياجات البلد. ويعد ذلك مؤشرا للمستوى المعيشي المادي أو مستوى رسملة الاقتصاد. ويعد الاستهلاك المادي المحلي بمثابة مقياس لكمية الموارد الطبيعية المستخدمة في العمليات الاقتصادية.

٨٦ - وفي عام ٢٠١٠، كان مجموع بصمة المواد في المناطق المتقدمة النمو أعلى بكثير منه في المناطق النامية، حيث بلغ في هاتين الفئتين ٢٣,٦ كيلوغراما لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي و ١٤,٥ كيلوغراما لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. وزادت بصمة المواد في المناطق النامية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، وكانت زيادة المعادن غير الفلزية هي الأكبر.

٨٧ - وقد انخفض الاستهلاك المادي المحلي في المناطق المتقدمة النمو قليلا من ١٧,٥ طنا للفرد في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٣ طنا للفرد في عام ٢٠١٠. وما زالت هاتان القيمتان أعلى بكثير من القيمة المسجلة في المناطق النامية، التي بلغت ٨,٩ أطنان للفرد في عام ٢٠١٠. وارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي في جميع المناطق النامية تقريبا في الفترة من

عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، باستثناء أفريقيا، حيث ظلت مستقرة نسبيا (حوالي ٤ أطنان للفرد)، وأوقيانوسيا، حيث انخفضت القيمة المسجلة من حوالي ١٠,٧ أطنان إلى ٧,٧ أطنان للفرد. وتعزى الزيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي في آسيا خلال تلك الفترة أساسا إلى التصنيع السريع.

٨٨ - وقد أرست اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة أطرا دولية لإدارة النفايات والمواد الكيميائية والملوثات العضوية الثابتة الخطرة على نحو سليم بيئيا. وباستثناء ستة دول، فإن جميع الدول الأعضاء أطرافٌ في واحدة على الأقل من تلك الاتفاقيات. وقد ارتفع عدد الأطراف في تلك الاتفاقيات ارتفاعا ملحوظا في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥، ولا سيما في أفريقيا وأوقيانوسيا. ويوجد الآن ١٨٣ طرفا في اتفاقية بازل، و ١٨٠ طرفا في اتفاقية ستوكهولم، و ١٥٥ طرفا في اتفاقية روتردام.

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

٨٩ - يمثل تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية على الإطلاق، وتُثقل آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة، بشكل غير متناسب، كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشكل التحرك العاجل للتصدي لتغير المناخ والتقليل من آثاره إلى أدنى حد جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

٩٠ - ويستدعي الطابع العالمي لتغير المناخ تعاوناً دولياً واسع النطاق في بناء القدرة على الصمود في مواجهة آثاره الضارة والقدرة على التكيف معها، وفي رسم مسارات للمستقبل تكون أقل إنتاجاً للكربون، وفي التعجيل بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وقعت ١٧٥ دولة عضواً اتفاق باريس تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويهدف الاتفاق الجديد إلى خفض وتيرة تغير المناخ، وإلى تسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة من أجل مستقبل مستدام أقل إنتاجاً للكربون.

٩١ - وكثيراً ما يزيد تغير المناخ من شدة الكوارث الطبيعية. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، توفي أكثر من ١,٦ مليون شخص في كوارث مبلَّغ عنها على الصعيد الدولي، مع تصاعد معدل الوفيات السنوية. ونتيجة لذلك، شرع مزيد من البلدان في التصدي لحتمية تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من أخطار الكوارث. وفي

عام ٢٠١٥، كان هناك ٨٣ بلداً لديها أحكام تشريعية و/أو تنظيمية سارية لإدارة مخاطر الكوارث.

٩٢ - وتعد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مسؤولة عن تقديم طائفة من التقارير الوطنية عن الجهود التي بذلتها لتنفيذ الاتفاق. وحتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كانت أمانة الاتفاقية الإطارية قد سجلت ورود ١٦١ مساهمة مقررة محددة وطنيا من ١٨٩ من أطراف الاتفاقية الـ ١٩٧ (قدمت المفوضية الأوروبية وثيقة واحدة مشتركة كمساهمة مقرّرة محددة وطنيا)، وهو ما يوفر رؤية متعمقة للجهود التي يبذلها العديد من البلدان لإدماج التدابير المتخذة بشأن تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. ومن بين تلك البلدان، أدرج ١٣٧ طرفاً عنصر التكيف في مساهماته المقررة المحددة وطنياً. وشددت بعض البلدان على أن التكيف يعد الأولوية الرئيسية بالنسبة لها فيما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ، في ظل وجود روابط قوية تصله بجوانب أخرى للتنمية والاستدامة والأمن على الصعيد الوطني. وبغية مساعدة البلدان على المضي قدماً في العمل المناخي، أنشئت عملية لتقييم الحصيلة العالمية في سياق اتفاق باريس بهدف تقييم التقدم الجماعي المحرز كل خمس سنوات. وستبدأ العملية في عام ٢٠١٨ بحوار تيسيري لاستعراض الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل خفض الانبعاثات، ولتوفير معلومات يُسترشد بها في إعداد الصيغ النهائية للمساهمات المحددة وطنياً.

٩٣ - ومع تكثيف الأطراف للأعمال المتعلقة بتغير المناخ، سوف تكون هناك حاجة إلى تعزيز التعاون وبناء القدرات وإتاحة الدعم المالي والتقني من أجل مساعدة العديد من البلدان على تحقيق أولوياتها، بما في ذلك الأولويات المحددة في المساهمات المقررة المحددة وطنياً وفي خطط التكيف الوطنية. وقد التزمت البلدان المتقدمة النمو بحشد ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ من طائفة واسعة من المصادر للمساعدة في تلبية احتياجات البلدان النامية. وبحلول عام ٢٠٢٥، سوف تحدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هدفاً جماعياً جديداً لحشد ما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار سنوياً. ويُعد الصندوق الأخضر للمناخ، وهو آلية أُنشئت في إطار الاتفاقية الإطارية لمساعدة البلدان النامية فيما يتعلق بممارسات التكيف والتخفيف من الآثار، بمثابة قناة هامة لإيصال هذه الموارد التمويلية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، تمكن الصندوق من حشد ١٠,٣ بلايين دولار.

٩٤ - وقد بدأ تغير المناخ بالفعل في التأثير على البلدان والفئات السكانية الأكثر ضعفاً، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن إعداد برامج عمل

وطنية للتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن يساعد أقل البلدان نمواً في معالجة الاحتياجات الملحة والفورية، وذلك بدعم من الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف سيساعد أقل البلدان نمواً على إعداد خطط تكيف وطنية شاملة وعلى طلب التمويل اللازم لها، ومن ثم الحد من خطر تخلف هذه البلدان عن الركب.

الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

٩٥ - تؤدي المحيطات، إلى جانب الموارد الساحلية والبحرية، دوراً أساسياً في رفاه البشر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم. وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الساحلية، والذين كانوا يشكلون نسبة ٣٧ في المائة من مجموع سكان العالم في عام ٢٠١٠. وتوفر المحيطات سبلا للعيش ومزايا سياحية، إلى جانب كونها مصدراً للكفاف والدخل. وهي تساعد أيضاً على تنظيم النظام الإيكولوجي العالمي عن طريق امتصاص الحرارة وثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وحماية المناطق الساحلية من الفيضانات والتحات الساحلي. وفي الواقع، تساهم الموارد الساحلية والبحرية بما يقدر بنحو ٢٨ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي كل سنة من خلال خدمات النظم الإيكولوجية. بيد أن تلك الموارد معرضة بشدة لآثار التدهور البيئي والصيد المفرط وتغير المناخ والتلوث. ويعد الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحفظها وحماية تنوعها البيولوجي أمراً أساسياً لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٦ - ويشكل تلوث الأرض والبحار تهديداً في العديد من المناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فبما أن أحواض الأنهار والنظم الإيكولوجية البحرية والغلاف الجوي جميعها يشكل جزءا من النظم الهيدرولوجية، فإن تأثير هذا التلوث غالباً ما يكون له صدى في مناطق بعيدة عن مصدره. وفي العديد من المجتمعات الساحلية، بدأت تظهر تغيرات ضارة بسبب التلوث وظاهرة فرط المغذيات في المياه، التي كثيراً ما تحدث بسبب تسرّب المواد من البر، مما يسبب النمو الكثيف للنباتات وهلاك الحياة الحيوانية. ووفقاً لتقييم مقارن عالمي أُجري في عام ٢٠١٦ في إطار برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، فإن أكثر خمسة نظم إيكولوجية بحرية كبيرة تعرُّضاً لخطر فرط المغذيات الساحلي هي خليج البنغال وبحر الصين الشرقي وخليج المكسيك والجرف القاري لشمال البرازيل وبحر الصين الجنوبي.

٩٧ - ومنذ بداية الثورة الصناعية، امتصّت المحيطات حوالي ثلث كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة بسبب الأنشطة البشرية، وبالتالي فإنها قد خففت من حدة آثار تغير المناخ. بيد أن الكلفة الإيكولوجية لذلك كانت باهظة، إذ أن ذوبان ثاني أكسيد الكربون في مياه البحار يؤدي إلى انخفاض مستوى جهد الهيدروجين، وبالتالي يؤدي إلى زيادة درجة الحموضة وتغيير توازن كربونات الكيمياء الجيولوجية الحيوية. وقد تأكدت الآن الشواغل المتعلقة بتحمض المحيطات، التي أُعرب عنها لأول مرة في أوائل الثمانينيات، ويجري حالياً بحث حجم الأثر الذي أحدثه ذلك في النظم الإيكولوجية البحرية.

٩٨ - وتساهم مصائد الأسماك بشكل كبير في الأمن الغذائي وسبل العيش والاقتصاد على الصعيد العالمي. ولكن، في حال لم تتم إدارة الصيد على نحو مستدام، فإنه يمكن أن يضر بموائل الأسماك. وفي نهاية المطاف، فإن الإفراط في الصيد يعرقل عمل النظم الإيكولوجية ويحد من التنوع البيولوجي، مما يخلّف تداعيات سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وبغية تحقيق توازن سليم، لا بد من المحافظة على الأرصدة السمكية داخل حدود مستدامة بيولوجياً، عند أو فوق مستوى الوفرة الذي يتيح إنتاج أقصى عائد مستدام ممكن. واستناداً إلى تحليل للأرصدة التي جرى تقييمها، فقد انخفضت النسبة المئوية للأرصدة السمكية البحرية العالمية الموجودة بمستويات وفيرة تقع ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً، من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ولحسن الحظ، فإن الاتجاه النزولي قد تباطأ، ويبدو أنه قد أصبح مستقراً منذ عام ٢٠٠٨.

٩٩ - وتتطلب المواقع البحرية المتنوعة بيولوجياً حمايةً تضمن الاستخدام المستدام في الأجل الطويل لمواردها الطبيعية الثمينة. وعلى مستوى العالم، كانت البيئات البحرية المحمية في عام ٢٠١٤ تمثل ٨,٤ في المائة من البيئة البحرية الخاضعة للولايات الوطنية (المسطحات الواقعة في حدود ٢٠٠ ميل بحري من الساحل) و ٠,٢٥ في المائة من البيئة البحرية الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦، ارتفعت نسبة المواقع المحددة كمناطق رئيسية للتنوع البيولوجي والواقعة بأكملها ضمن مناطق محمية من بين جميع المواقع البحرية حول العالم من ١٥ في المائة إلى ١٩ في المائة.

الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

١٠٠ - يتطلب الحفاظ على مختلف أشكال الأحياء البرية جهوداً محددة الهدف لحماية النظم الإيكولوجية البرية وغيرها من النظم الإيكولوجية وترميمها وتعزيز حفظها واستخدامها على

نحو مستدام. ويركز الهدف ١٥ تحديداً على الإدارة المستدامة للغابات، وترميم الأراضي المتدهورة، والنجاح في مكافحة التصحر، والحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٠١ - وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، تقلصت مساحة الغابات في العالم من ٣١,٧ في المائة من إجمالي الكتلة البرية في العالم إلى ٣٠,٧ في المائة. وعزي هذا الفقدان أساساً إلى تحويل الغابات إلى استخدامات أخرى للأراضي، من قبيل الزراعة وتطوير البنى التحتية. وفي الوقت نفسه، جرى تحويل مناطق أخرى إلى غابات عن طريق غرس الأشجار أو جهود إعادة البيئة الطبيعية إلى هيئتها الأصلية أو التوسع الطبيعي للغابات. وبفضل التوازن الحاصل بين العمليتين والجهود الرامية إلى إبطاء إزالة الغابات، انخفض صافي فقدان مساحة الغابات العالمية من ٧,٣ ملايين هكتار سنوياً خلال التسعينيات إلى ٣,٣ ملايين هكتار سنوياً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

١٠٢ - ولصون الأماكن التي تساهم إلى حد كبير في التنوع البيولوجي العالمي، أُنشئت مناطق محمية وجرى تحديدها كمناطق رئيسية للتنوع البيولوجي. وفي عام ٢٠١٤، شملت المناطق المحمية نسبة ١٥,٢ في المائة من البيئات الأرضية وبيئات المياه العذبة في العالم. وازدادت النسبة المئوية لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الأرضية التي تشملها المناطق المحمية من ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وخلال الفترة نفسها، ازدادت حصة مسطحات المياه العذبة المندرجة ضمن مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية المحمية من ١٣,٨ في المائة إلى ١٦,٦ في المائة، وازدادت حصة المناطق الجبلية المندرجة ضمن مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية المحمية من ١٨,١ في المائة إلى ٢٠,١ في المائة.

١٠٣ - ويأتي تركيز الهدف ١٥ على وقف فقدان التنوع البيولوجي في وقت حرج، إذ أن العديد من الأنواع البرمائية وأنواع الطيور والثدييات على شفير الانقراض. ووفقاً لمؤشر القائمة الحمراء الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، فإن أنواع البرمائيات تتراجع بأسرع وتيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك راجع بالأساس إلى مرض الفطريات القُدَيرية، وهو واحد من الأمراض العديدة التي تصيب الأحياء البرية والتي يتزايد انتشارها حول العالم. وتوجد أكبر مخاطر الانقراض التي تهدد الطيور والثدييات في جنوب شرق آسيا، وذلك راجع بالأساس إلى تحويل غابات الأراضي المنخفضة. بيد أن انقراض هذه الأنواع ليس أمراً حتمياً، إذ تم عكس مخاطر الانقراض التي تتهدد أنواعاً من الفقاريات

في خمس دول جزرية صغيرة نامية (وهي تونغا وجزر كوك وسيشيل وفيجي وموريشيوس)، وذلك بفضل إجراءات الحفظ التي أُنجزت على مدى العقود العديدة الماضية.

١٠٤ - ويمكن أيضاً إحباط الجهود الرامية إلى حفظ الأنواع من خلال الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية. فمنذ عام ١٩٩٩، كُشف عما لا يقل عن ٠٠٠ ٧ من أنواع الحيوانات والنباتات التي يتم الاتجار بها بطريقة غير شرعية، في حين أن قائمة الأنواع التي تشملها الحماية الدولية آخذة في الازدياد. ومن خلال مقارنة حجم التجارة القانونية في منتجات الأحياء البرية (حوالي ٠٠٠ ٩٠٠ معاملة سنوياً) بكميات الأحياء البرية التي تتم مصادرتها (حوالي ٠٠٠ ١٦ عملية مصادرة سنوياً)، يمكن تكوين فكرة عن حجم الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ويمكن أيضاً مقارنة قيمة منتجات الأحياء البرية المشروعة وغير المشروعة. فعلى سبيل المثال، تشكل قيمة الأصناف المصادرة المسجلة من جنس التمساحيات ما بين ٠,٤ في المائة و ٠,٦ في المائة من قيمة الصادرات المحمية بالقانون لهذا النوع في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، مع عدم وجود اتجاه واضح ملحوظ.

١٠٥ - وفي عام ٢٠١٤، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المتعلقة بدعم التنوع البيولوجي ٧ بلايين دولار، بزيادة في القيمة الحقيقية قدرها ١٦ في المائة مقارنة بالعام ٢٠١٣. وكانت الفلبين والهند أكبر المتلقين للمساعدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، إذ بلغ مجموع ما تلقتاه معاً حوالي ١ بليون دولار من إجمالي المعونة.

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

١٠٦ - إن السلام والعدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع هي أمور تقع في صميم التنمية المستدامة. وقد تمتع العديد من المناطق خلال العقود الأخيرة بمستويات متزايدة ومستمرة من السلام والأمن. بيد أن العديد من البلدان لا تزال تواجه نزاعات مسلحة وأوضاعا عنيفة طال أمدها، وهناك عدد كبير جداً من الناس يواجهون أوضاعا صعبة نتيجة لضعف المؤسسات والافتقار إلى إمكانية اللجوء إلى القضاء والوصول إلى المعلومات وغير ذلك من الحريات الأساسية.

١٠٧ - وظل عدد ضحايا جرائم القتل في العالم مستقراً نسبياً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. فقد قُدّر عدد ضحايا جرائم القتل الدولية على صعيد العالم بما بين ٤,٦ و ٦,٨ أشخاص لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٤، مما يشكل انخفاضاً طفيفاً مقارنة

بالسنوات السابقة. ومع ذلك، فقد بلغ معدل جرائم القتل خلال تلك الفترة في البلدان النامية ضعفي معدّلها في البلدان المتقدمة النمو، مع زيادة في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات موحّدة، يبدو أن الوفيات والإصابات المتصلة بالنزاعات المسلحة في تزايد في بعض البلدان، مما يوجد حالة غير مسبوقة من تشريد السكان واحتياجات إنسانية هائلة.

١٠٨ - وهناك تفش لمختلف أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها التأديب الذي يعتمد على العقاب البدني والاعتداء النفسي. وباستثناء ٧ فقط من البلدان والمناطق الـ ٧٣ التي تتوافر بخصوصها بيانات دراسات استقصائية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، تعرض في جميع تلك البلدان والمناطق أكثر من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و ١٤ سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني في المنزل. وفي شمال أفريقيا، بلغت هذه النسبة أكثر من ٩٠ في المائة.

١٠٩ - وعلى مستوى العالم، بلغت نسبة كل من الفتيات والفتيان بين ضحايا الاتجار بالبشر ذروتها (٢١ في المائة و ١٣ في المائة، على التوالي) في عام ٢٠١١. وبحلول عام ٢٠١٤، انخفضت هذه الأرقام لتصل إلى ١٨ في المائة و ٧ في المائة، على التوالي، ولكنها ظلت تشكل ما يقارب ضعفي المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٤.

١١٠ - ويمثل العنف الجنسي أحد أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارة للقلق. ومع ذلك، فإن النقص في الإبلاغ والافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة يحدّان من القدرة على استيعاب النطاق الكامل لهذه المشكلة. وتشير بيانات الدراسات الاستقصائية من ٣١ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أن نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٩ سنة واللواتي تعرضن لتجربة العنف الجنسي للمرة الأولى قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة تتباين بشدة، إذ تتراوح بين صفر و ١٦ في المائة. وتوجد بيانات قابلة للمقارنة عن تجارب الرجال في خمسة بلدان فقط، ولكن النسب تقل عن تلك المبلَّغ عنها بشأن النساء في نفس البلدان.

١١١ - وثمة تباين في التقدم المحرز بشأن سيادة القانون والوصول إلى العدالة. فعلى الصعيد العالمي، انخفضت نسبة الأشخاص المودعين في أماكن الاحتجاز دون أحكام انخفاضاً طفيفاً، من ٣٢ في المائة من مجموع المحتجزين في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ومع ذلك، كانت النسبة المئوية في البلدان النامية دوما أكثر من ضعفي مثيلتها في المناطق المتقدمة النمو. ففي جنوب آسيا، على سبيل المثال، ظل أكثر من ٢ من

كل ٣ سجناء من دون حكم إدانة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وإن حدث بعض التحسن مقارنةً بالبيانات المتاحة عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

١١٢ - وفي ٢٧ بلداً أتيحت فيها البيانات، قام ما بين ربع ونصف ضحايا السرقة بإبلاغ الشرطة عن هذه الجريمة. وتشير البيانات إلى وجود فجوة كبيرة في قدرة المواطنين على الوصول إلى السلطات ووضع ثقتهم فيها. وعلى الرغم من أن البيانات الرسمية بشأن انتشار الرشوة محدودة، فإن الأرقام المتاحة من ١٩ بلداً تشير إلى أن معدل انتشار الرشوة قد يصل إلى ٥٠ في المائة بين المواطنين الذين كان لهم اتصال بالموظفين العموميين، مما ينتقص من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

١١٣ - ويعد تسجيل الأطفال عند الولادة خطوة أولى نحو تأمين الاعتراف بهم أمام القانون وضمان حقوقهم الفردية ووصولهم إلى العدالة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً، فإن هناك طفلاً من كل ٤ أطفال دون سن الخامسة لم يسجّل عند الولادة على مستوى العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لم يكن أكثر من نصف الأطفال (٥٤ في المائة) قد سجّلوا عند بلوغهم سنّ الخامسة. وعلى مستوى العالم، تزيد احتمالات تسجيل الأطفال

١١٦ - وقد تضاعفت نسبة البلدان التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، إذ بلغت ٣٥,٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ومن بين هذه المؤسسات، كانت نسبة المؤسسات الممتثلة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) (التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٤٨) هي الأعلى في المناطق المتقدمة النمو (٤٦ في المائة) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤١ في المائة).

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

١١٧ - يتطلب تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية التي تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، وتعبئة جميع الموارد المتاحة[٦]. وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، هو أمر أساسي لتحقيق التقدم المنصف للجميع.

التمويل

١١٨ - في عام ٢٠١٥، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما مجموعه ١٣١,٦ بليون دولار. ومع أخذ التضخم وارتفاع قيمة الدولار في عام ٢٠١٥ في الحسبان، كان هذا أعلى بنسبة ٦,٩ في المائة بالقيم الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٤، وكان يمثل أعلى مستوى تحقق على الإطلاق. وكان مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من هذه البلدان كنسبة من دخلها القومي الإجمالي ٠,٣٠ في المائة، مثلما كان عليه الحال في عام ٢٠١٤. ويعزى معظم الزيادة إلى ارتفاع المصروفات المتصلة بتكاليف اللاجئين. ومع ذلك، وحتى إذا استثنيت هذه التكاليف، يظل هناك ارتفاع في المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١,٧ في المائة. وحققت سبعة بلدان الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية عند ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا.

(٦) يمكن اعتبار تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، كما أحيل في مذكرة من الأمين العام، مكمّلا للاستعراض العام للهدف ١٧ (انظر).

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١١٩ - لا تزال خدمات النطاق العريض الثابتة غير ميسورة التكلفة وغير متاحة لدى الكثير من السكان في كثير من المناطق النامية، مما يبرز الفجوات الرقمية الموجودة على صعيد فرص الحصول على خدمات الإنترنت ذات السرعة والطاقة الاستيعابية العاليتين. وبحلول عام ٢٠١٥، بلغ معدل انتشار خدمات النطاق العريض الثابتة ٢٩ في المائة في المناطق المتقدمة النمو، ولكن لم يتجاوز المعدل ٧ في المائة و ٠,٥ في المائة، على التوالي، في المناطق النامية وفي أقل البلدان نموا. وتوجد أيضا تفاوتات كبيرة في استخدام الإنترنت. ففي المناطق النامية، يستخدم الإنترنت ثلث السكان، مقابل ١ من كل ١٠ أشخاص في أقل البلدان نموا. كما تكشف البيانات أن الرجال أكثر من النساء دخولا على الإنترنت. ففي عام ٢٠١٥، كان معدل انتشار استخدام الإنترنت على مستوى العالم أقل بالنسبة للنساء منه بالنسبة للرجال بحوالي ١١ في المائة. والفجوة بين الجنسين أعلى من ذلك في المناطق النامية (١٥ في المائة)، وتبلغ أعلى مستوياتها في أقل البلدان نموا (٢٩ في المائة).

بناء القدرات

١٢٠ - بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات والتخطيط الوطني ٢٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤؛ ومن هذا المجموع، تلقت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٦ بلايين دولار، وتلقت منطقة جنوب ووسط آسيا ٤,٦ بلايين دولار. وكانت القطاعات الرئيسية التي تتلقى المساعدة هي الإدارة العامة والبيئة والطاقة، التي خُصص لها مجتمعةً ما مجموعه ٩,٣ بلايين دولار.

التجارة

١٢١ - ظل المتوسط المرجح للتعريفات المطبقة يتناقص على مر الزمن، ولكن لا يزال هناك تباين كبير بين المناطق والمجموعات القطرية في قطاعات المنتجات الرئيسية. فمتوسط التعريفات الزراعية على الواردات القادمة إلى آسيا، على سبيل المثال، هو من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ حوالي ٢٧ في المائة في جنوب آسيا و ٢٠ في المائة في شرق آسيا في عام ٢٠١٥، وذلك في إطار مركز الدولة الأولى بالرعاية.

١٢٢ - وخلال ١٤ عاما، تضاعفت تقريبا حصة أقل البلدان نموا في الصادرات السلعية العالمية، حيث ازدادت من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠١٤. وكان المحرك الرئيسي لنمو الصادرات خلال تلك الفترة حدوث ارتفاع كبير في أسعار الوقود والخامات والفلزات، كانعكاس لارتفاع الطلب في البلدان النامية، ولا سيما في

الصين. وفي قطاع الخدمات، ازدادت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ (٤٠ بليون دولار)، مقابل ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

البيانات والرصد والمساءلة

١٢٣ - لقد أفضت المتطلبات الناشئة عن المؤشرات الموضوعة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية إلى وجود خطط ونظم إحصائية وطنية أقوى. وقد ازداد عدد البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية في بعض المناطق في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا. ومع ذلك، فقد انخفض العدد الإجمالي للخطط من ٥٦ إلى ٥٤ فيما بين البلدان التي يجري ملاحظتها، نظرا لانقضاء الفترة الزمنية لبعض الخطط التي كانت موجودة.

١٢٤ - وبلغ الدعم المالي للقدرات الإحصائية ٣٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٣، مقارنة بمبلغ ٣٧٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠. بيد أن المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا في هذا الصدد قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتبلغ ٢٦٥ مليون دولار. وعلى الرغم من تزايد الوعي بأهمية الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة وفي التنمية المستندة إلى الأدلة، فإن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإحصاءات كانت تتذبذب عند حوالي ٠,٣ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

١٢٥ - وتشكل تعدادات السكان والمساكن مصدرا أوليا للبيانات المفصلة اللازمة لصياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الإنمائية. وخلال فترة السنوات العشر الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥، أجرى ٩٠ في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن.

١٢٦ - وعلى مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، توافرت بيانات تسجيل المواليد عن ١٨٣ من أصل ٢٣٠ بلدا أو منطقة، بينما توافرت بيانات تسجيل الوفيات عن ١٥٧ بلدا أو منطقة. ولم يكن هناك تسجيل للمواليد بتغطية تبلغ ٩٠ في المائة أو أكثر سوى في ٥٨ في المائة فقط من البلدان النامية التي تتوافر بشأنها بيانات؛ وكان هناك تسجيل للوفيات بتغطية تبلغ ٧٥ في المائة أو أكثر في ٧١ في المائة من البلدان النامية التي تتوافر بشأنها بيانات. ولدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى مستويات اكتمال تسجيل المواليد والوفيات.

ثالثا – ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب

١٢٧ – عند إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعهدت الدول الأعضاء بألا يخلف الركب أحداً وراءه. وقد سلمت بأن كرامة الفرد أمر أساسي، وأن الأهداف والغايات ينبغي تحقيقها لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وعلاوة على ذلك، فقد أعلنت سعيها إلى الوصول أولا إلى من هم أكثر تأخراً عن الركب. بيد أن الذهاب إلى ما هو أبعد من الشعارات الرنانة في هذا الصدد ليس بالمسألة البسيطة. وكنقطة انطلاق، يتطلب الأمر تكوين صورة تحدد أي الفئات السكانية هي الأقل حظا وبأي شكل وإلى أي مدى. وهذا الأمر لا يُكتشف إلا من خلال معلومات دقيقة مصنفة حسب السن ونوع الجنس ومكان الإقامة وغيرها من خصائص الفئة السكانية. وعلى نحو ما ذُكر في خطة عام ٢٠٣٠، فإنه ”ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد. وهذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات“ (انظر القرار ١/٧٠، الفقرة ٤٨).

١٢٨ – وتنطوي أهداف التنمية المستدامة على متطلبات غير مسبوقة على صعيد البيانات، وهو ما سيتطلب بذل جهود منسّقة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ومع ذلك، وحتى على ضوء البيانات المتاحة حاليا، فمن الواضح تماما أن منافع التنمية لا يتم تقاسمها بالتساوي.

١٢٩ – ويوجد في العالم اليوم ١,٨ بليون نسمة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ٢٤ عاما. والأطفال والشباب، الذين لديهم إمكانية لأن يكونوا عوامل للتغيير وشركاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يواجهون تحديات هائلة. فحوالي عُشر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، أو ما يقدّر مجموعه بـ ١٦٨ مليون طفل، كانوا مشاركين في عمالة الأطفال في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، كان معدل بطالة الشباب (فيما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما) على الصعيد العالمي ١٥ في المائة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف معدل بطالة الكبار (٤,٦ في المائة). وعلاوة على ذلك، فإن العديد من فرص العمل المتاحة للشباب هي بأجر أقل من تلك المتاحة للكبار. وعلى الصعيد العالمي، بينما كان ٩,٣ في المائة من الكبار مندرجين في فئة العاملين الفقراء في عام ٢٠١٥، كان ١٥,٥ في المائة من جميع الشباب العاملين مندرجين في تلك الفئة.

١٣٠ – والشباب لا يزالون ممثَّلين تمثيلا زائدا بين الضحايا المباشرين وغير المباشرين للعنف. وهناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ جريمة قتل تحدث كل سنة، ويكون من بين الضحايا أطفالا وبالغين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٩ عاما في ٤٣ في المائة من جميع جرائم القتل على

الصعيد العالمي. والشبان الذكور هم الأكثر عرضة لخطر الوقوع ضحايا للقتل، كما أنهم يمثلون أعلى نسبة، وبفارق كبير، بين المشتبه في ارتكابهم جرائم القتل. والأطفال هم أيضا من بين أكثر المتضررين من الاتجار بالبشر. وهذا صحيح بصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان ٧٠ في المائة من مجموع ضحايا الاتجار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ من الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، كان الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما يشكلون ما يقدَّر بـ ٤٠ في المائة من جميع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١١.

١٣١ - وبينما يشكل التفاوت الشديد في الدخول تحديا في حد ذاته، فإنه يمكن أن يؤثر أيضا على الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة. ففي عام ٢٠١٥ على سبيل المثال، كانت احتمالات أن تكون الولادات تحت إشراف موظفين صحيين مهرة في أغنى ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية على مستوى العالم تكافئ ضعفي احتمالات ذلك بالنسبة لأفقر ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية (٨٩ في المائة مقابل ٤٣ في المائة). وتُظهر بيانات الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ٦٣ بلدا ناميا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ أنه بالنسبة لأطفال أفقر الأسر المعيشية، تكون احتمالات أن يكونوا غير ملتحقين بالمدارس قرابة أربعة أضعاف تلك الاحتمالات بالنسبة لأقرانهم من الأسر المعيشية الأغنى. ويشير تحليل بيانات ٨٧ بلدا تتوافر بشأنها دراسات استقصائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ إلى أن احتمالات تعرُّض أطفال أفقر الأسر المعيشية للتقزُّم تفوق ضعفي تلك الاحتمالات بين أقرانهم الأغنى. وهذه الاختلافات، إذا لم تعالج، يمكن أن تؤدي إلى إدامة أوجه التفاوت الحالية في الدخل والجوانب الأخرى للتنمية المستدامة.

١٣٢ - ونظم الرعاية الصحية، على سبيل المثال، تميل إلى أن تكون أكثر ضعفا في المناطق الريفية والمناطق النائية، حيث معدلات تغطية الخدمات الصحية أقل منها في المراكز الحضرية. ويتحمل سكان المناطق الريفية أيضا عبئا غير متناسب من المرض ومعدّلات الوفيات. وتظهر بيانات الدراسات الاستقصائية من ٥٩ من البلدان النامية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣ أن احتمالات تعرض الأطفال من المناطق الريفية للوفاة قبل بلوغ سن الخامسة تكافئ ١,٧ مرة احتمالات حدوث ذلك للأطفال من المناطق الحضرية. وتوجد تفاوتات كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أيضا في إمكانية الحصول على مياه الشرب. ففي عام ٢٠١٥، كان لدى ٩٦ في المائة من سكان المناطق الحضرية على مستوى العالم إمكانية الوصول إلى مصدر مياه محسن، مقابل ٨٤ في المائة من سكان الريف. وتكون الاختلافات أكثر وضوحا عند النظر إلى المياه المنقولة بالأنابيب. ففي عام ٢٠١٥، كان لدى ٧٩ في

المائة من السكان الحضريين على مستوى العالم إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب في منازلهم أو أماكن عملهم، مقابل ٣٣ في المائة من سكان الريف.

١٣٣ - وتوجد أيضا تفاوتات مستمرة داخل مجموعات البلدان، ولا سيما تلك التي تمر بحالات خاصة. فمثلا، تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية جميعها تحديات فريدة تتطلب اهتماما مركزا. ففي عام ٢٠١٥، وبينما كان معدل انتشار سوء التغذية ١٢,٩ في المائة في جميع المناطق النامية، كانت نسبته ٢٢,٩ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٢٢,٧ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية، و ٢٦,٥ في المائة في أقل البلدان نموا. وفي حين أن ٦٨ في المائة من سكان العالم و ٦٢ في المائة ممن هم في المناطق النامية كان لديهم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة في عام ٢٠١٥، لم تتجاوز النسبة ٣٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٣٦ في المائة في أوقيانوسيا.

١٣٤ - والمعلومات المصنفة المطلوبة لمعالجة جميع الفئات الضعيفة، على النحو المحدد في خطة عام ٢٠٣٠، لا تزال نادرة. فعلى سبيل المثال، قليل من المؤشرات الحالية هو الذي يمكن تفصيله للمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والشعوب الأصلية. وقد بدأ بالفعل جهد عالمي يهدف إلى تحسين توافر البيانات بالنسبة لجميع فئات السكان، بما في ذلك من خلال إدخال تحسينات على صعيد تكامل مصادر البيانات. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز تغطية البيانات وجودتها وتواترها للتأكد من أن الأشخاص الأشد ضعفا وتهميشا هم أول من يتم الوصول إليه.

رابعا - معلومات إيضاحية بشأن البيانات والمؤشرات

١٣٥ - تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ما تم اختياره من مؤشرات لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي توافرت بيانات بشأنها حتى أيار/مايو ٢٠١٦. وترد أدناه تفاصيل متعلقة بتوافر البيانات المستخدمة لقياس المؤشرات وبأسلوب تجميعها. وتُستعرض في الفقرات التالية بعض التحديات التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط الإحصائية الدولية في إنتاج هذه المؤشرات، فضلا عن المبادرات العالمية الجارية لمعالجتها.

إطار المؤشرات العالمية من أجل متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

١٣٦ - في آذار/مارس ٢٠١٦، وافقت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين على إطار المؤشرات العالمية الذي اقترحه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بحيث يكون نقطة انطلاق عملية، وبحيث يجري تعديله مستقبلا (انظر ، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠١/٤٧). والهدف من مجموعة المؤشرات هذه، التي تضم أكثر من ٢٣٠ مؤشرا، هو استعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي (انظر ، المرفق الرابع). وسيتم أيضا على الصعيدين الإقليمي والوطني إعداد مؤشرات للرصد على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني. وقد اعترف مقرّر اللجنة الإحصائية بأن وضع إطار قوي وعالي الجودة للمؤشرات هو عملية تقنية تتطلب وقتا، وأنه سيتم إجراء التنقيحات والتحسينات مع تحسُّن المعرفة وتوافر مصادر البيانات والأدوات الجديدة.

١٣٧ - وسيتم عرض مؤشرات إضافية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في التقرير السنوي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.

مصادر البيانات والمجموعات الإقليمية وبيانات خط الأساس

١٣٨ - كثيرا ما تُعدّل البيانات الوطنية المقدمة إلى النظام الإحصائي الدولي لكي تصبح قابلة للمقارنة دوليا، ويتم في حال عدم وجودها حساب قيم تقديرية لها. ووفقا لما قررته اللجنة الإحصائية، ووفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، فإن التقديرات المستخدمة لتجميع المؤشرات العالمية يتم إعدادها بالتشاور التام مع السلطات الإحصائية الوطنية. وثمة قاعدة بيانات تحتوي على البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطرية المتوافرة لأغراض المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أُعدّت لمصاحبة هذا التقرير، وتتعهّدها شعبة الإحصاءات، وهي متاحة على العنوان التالي: .

١٣٩ - ويستند تكوين المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية الواردة في هذا التقرير إلى التقسيمات الجغرافية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات الضرورية لكي يتم، قدر الإمكان، تحديد مجموعات من البلدان يمكن أن تُجرى بشأنها تحليلات ذات مغزى[٧]. وعلى الرغم من

(٧) ستتاح تفاصيل المجموعات الإقليمية المستخدمة في هذا التقرير على العنوان التالي: .

أن الأرقام الإجمالية المقدّمة هي وسيلة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن حالات فرادى البلدان داخل منطقة معينة قد تختلف اختلافا كبيرا عن المتوسطات الإقليمية. وحسبما سلّمت به الدول الأعضاء في خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي العمل على وضع بيانات خط الأساس حيثما لم

تحسين نوعية البيانات وتوافرها

١٤٣ - تتسم البيانات ذات النوعية الجيدة بأهمية حيوية للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وعامة الجمهور من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، وضمان المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فإن تتبع التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة يتطلب جمع وتجهيز وتحليل ونشر كمية غير مسبوقة من البيانات والإحصاءات على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، بما فيها تلك المستمدة من النظم الإحصائية الرسمية ومن مصادر البيانات الجديدة والمبتكرة.

١٤٤ - وهناك عديد من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات خطيرة في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت عن جوانب معينة من حياة الناس غير معروفة، ولا يزال العديد من الجماعات والأفراد غير مرئيين، ولا تزال العديد من التحديات الإنمائية غير مفهومة بشكل جيد. وفي قرار الجمعية العامة ١/٧٠، اعترفت الدول الأعضاء بالدور الحاسم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات والتزمت بسدّ الثغرة القائمة في مجال جمع البيانات (انظر الفقرة ٥٧).

١٤٥ - وتحقيقا لهذه الغاية، وافقت اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٥ على إنشاء الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والفريق الرفيع المستوى مكلف بتشجيع تولّي الجهات الوطنية لزمام الأمور ورصد التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتعزيز بناء القدرات والشراكات والتنسيق في مجال الإحصاءات. ويعمل الفريق حاليا على وضع خطة عمل عالمية بخصوص بيانات التنمية المستدامة. وتتناول خريطة الطريق المتعلقة بتحديث وتعزيز النظم الإحصائية جميع جوانب إنتاج واستخدام البيانات لأغراض التنمية المستدامة. وهي تحدد أيضا السبل الجديدة والاستراتيجية لتعبئة الموارد بكفاءة لتحقيق هدف تحديث وتعزيز النظم الإحصائية.

١٤٦ - وينبغي أن يستند الرصد العالمي، حيثما أمكن، إلى بيانات وطنية موحدة وقابلة للمقارنة يتم الحصول عليها عن طريق إنشاء آليات راسخة لتقديم التقارير من البلدان إلى النظام الإحصائي الدولي[٨]. يمكن

البيانات وتحسين قابلية المقارنة على المستوى الدولي، يجب على البلدان اعتماد المعايير المتفق عليها دوليا على الصعيد الوطني، وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتحسين آليات الإبلاغ. وتضطلع المنظمات الدولية والآليات الإقليمية بدور هام في تيسير العملية.

١٤٧ - وسيتطلب نجاح جميع هذه المبادرات العالمية جهودا لبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، سيتطلب الأمر استكشاف مصادر بيانات وتكنولوجيات جديدة لجمع البيانات، بوسائل من بينها إقامة شراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وسيكون من المهم للغاية أيضا الدمج بين المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية من أجل إنتاج عدد من المؤشرات.